



بنك الاستثمار القومي

قطاع الاستثمار والموارد

الدعم الفني للاستثمار

دراسات دورية



المشروعات الصغيرة
و المتوسطة

إعداد
هبة عبد الدايم

فبراير 2017

سلسلة دراسات دورية

سلسلة دراسات دورية هي سلسلة دراسات تصدر عن الإدارة المركزية للدعم الفني للاستثمار بقطاع الاستثمار والموارد، بنك الاستثمار القومي. وتهتم هذه السلسلة بإلقاء الضوء على أهم الموضوعات التي تساهم في زيادة ثقافة ومعلومات العاملين ببنك الاستثمار القومي.

المحتويات

الصفحة	
4	ما هي المشروعات الصغيرة والمتوسطة
5	أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة
6	دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في علاج المشكلات التي تمر بها مصر
9	المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر
10	مقترحات لزيادة دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المصري
13	استراتيجية من 5 محاور لتنمية الصناعة والتجارة بطول 2020
14	المصادر

ما هي المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

من السهل وصف المشروعات الصغيرة والمتوسطة ولكن يصعب تعريفها تعريفاً متفق عليه على المستوى الدولي بل وحتى الإقليمي وذلك لاختلاف الهياكل الاجتماعية والاقتصادية من دولة إلى أخرى و تباين المعايير في تحديد الأسس التي يمكن بها تحديد شكل المشروع ومنها البيانات الإحصائية التي تستخدم في تعريفها حيث أن هناك نقصاً في هذه البيانات ولذا فإن تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة سيظل متبايناً ، ويختلف تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بين الدول الصناعية والنامية مما يجعل من الصعوبة إجراء المقارنة بينهما، فالمشروعات التي تعتبر متوسطة في الدول النامية تعد صغيرة في الدول الصناعية، كما أن المشروعات الكبيرة في الدول النامية تعد متوسطة في الدول الصناعية. إلا أن المتخصصين يرون بوجود أسلوبين يمكن استخدامهما :

الأول: يعتمد على الصفات النوعية التي توضح الفروق الأساسية بين الأحجام المختلفة للمشروعات مثل نمط الإدارة والملكية والتكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج.

الثاني: يعتمد على المؤشرات الكمية مثل العمالة ورأس المال.

وفي مصر يقصد بالمنشأة الصغيرة كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا أو تجاريا أو خدميا ولا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه ولا يجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها علي خمسين عاملا. ويقصد بالمنشأة متناهية الصغر كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا أو خدميا أو تجاريا والتي يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه.

أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة :

تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عمليات التنمية حيث انها من أهم العوامل الاستراتيجية التي تعتمد عليها اقتصاديات دول العالم من حيث انها من أهم الآليات الفعالة في تنويع وتوسيع قاعدة المنتجات والصناعات، وكذلك الخدمات التي تكون بدورها الهيكل الاقتصادي لمعظم دول العالم المتقدم، حيث تعتبر إحدى عناصر التوازن في اقتصاديات الدول بما تتميز به من مرونة وسرعة استجابة لمتغيرات الأسواق المحلية والعالمية. وتساهم المشروعات الصغيرة في استخدام واستثمار المدخرات ورؤوس الأموال المحلية وتلبي بذلك الطلب على تنشيط الاستثمار الإنتاجي والصناعي، حيث تتسم عادة بصغر حجم الاستثمارات مما يتيح لأكثر عدد ممكن من المستثمرين الإقدام على إقامتها، إضافة على انخفاض حجم الخسائر المالية وتوجيه الاستثمارات بشكل مباشر إلى عمليات الإنتاج فقط.

وأخيراً فإن هناك مساهمة مؤكدة للمشروعات الصغيرة في التخفيف من حدة الفقر ورفع المستوى المعيشي للفئات الأكثر فقراً عن طريق فرص العمل التي توفرها للعمالة غير الماهرة والفقيرة وتوليد دخل إضافي لهذه المجتمعات.

المشروعات الصغيرة والمتوسطة تساعد على التوازن الاقتصادي والاجتماعي في أغلب الدول وذلك بسبب قدرتها العالية على الانتشار الجغرافي والتوسع داخل المدن والقرى وفي أطرافها مما يساعد على إيجاد فرص ومعرفة ومهارات لأفراد المجتمع المحلي الذي تقام فيه ورفع مستوى المعيشة بشكل عام، لأن المشروع الصغير يتيح فرصة اقتصادية جيدة لم تكن موجودة من قبل بالنسبة لكثير من الشباب وأصحاب الدخل المنخفض كما تساعد على تلبية احتياجاتهم من السلع والخدمات البسيطة ومنخفضة التكلفة وتلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً كذلك في تقليل الهجرة من المناطق الأقل نمواً إلى المناطق الأكثر نمواً في الدولة نفسها .

بل إن هذه المشروعات احياناً تعتبر أداة فعالة في تحقيق نوع من الهجرة العكسية الهادفة إلى تحقيق التنمية المتوازنة .

كذلك تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمثابة معامل وورش عمل لتدريب وإعداد الكوادر البشرية في جميع التخصصات.

ونستطيع أن نطلق على المشروعات الصغيرة والمتوسطة أنها أداة لتحقيق التنمية العادلة والمتوازنة والمستدامة وتساعد على تحقيق الأهداف الوطنية .

و تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تقوم بتوظيف أقل من 50 عاملاً حوالي 99% من إجمالي عدد المنشآت التي تعمل في القطاع الخاص غير الزراعي ، كما يساهم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما لا يقل عن 80% من إجمالي القيمة المضافة ، ويعمل في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة 76% من العمالة حوالي ثلثي قوة العمل بالقطاع الخاص ككل ، وحوالي ثلاثة أرباع قوة العمل بالقطاع الخاص غير الزراعي . إلا أن نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات المصرية لا يكاد يتجاوز 4% فقط مقارنة 60% في الصين، 56% في تايوان، 70% في هونج كونج و43% في كوريا.

دور المشروعات الصغيرة و المتوسطة في علاج المشكلات التي تمر بها مصر :

■ مواجهة مشكلة البطالة

تستخدم الصناعات الصغيرة تكنولوجيا إنتاجية بسيطة نسبياً و تتميز بأنها تعمل على خلق فرص عمل تمتص جزءاً من البطالة وتعمل في ذات الوقت على الحد من الطلب على الوظائف الحكومية؛ مما يساعد الدول التي تعاني من وفرة العمل وندرة رأس المال على مواجهة مشكلة البطالة دون تكبد تكاليف رأسمالية عالية، وتوفر هذه المشروعات فرصاً عديدة للعمل لبعض الفئات ، وبصفة خاصة الإناث والشباب والقادمين من المناطق الريفية غير المؤهلين بعد للانضمام إلى المشروعات الكبيرة والقطاع المنظم بصفة عامة . وقد فطنت الدول المتقدمة إلى أهمية الصناعات الصغيرة فقد أصبحت الصناعات الصغيرة اليابانية تستوعب حوالي 84% من العمالة اليابانية الصناعية وتساهم

بحوالي 52 % من إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي الياباني وفي إيطاليا 2 مليون و300 ألف مشروع فردي صغير وفي أمريكا وفرت الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من 1992 وحتى عام 1998 أكثر من 15 مليون فرصة عمل، مما خفف من حدة البطالة وآثارها السيئة، وأن المشاريع الصغيرة تستوعب 70 % من قوة العمل الأمريكية . وفي دراسة عن دول الاتحاد الأوربي في عام 1998، تبين أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة توفر حوالي 70 % من فرص العمل بدول الاتحاد.

■ مواجهة مشكلة الفقر

المشروعات الصغيرة تحقق نتائج عظيمة ولها مردود واثر مباشر في تحسين الأوضاع المعيشية لعدد كبير من المواطنين ، فهي تعمل على خلق تنمية حقيقية للمجتمع بهدف رفع مستوى معيشة الشريحة التي تعمل بها وتشجعها على العمل الحر .

- تمثل تجربة مؤسسة جرامين في بنجلاديش نموذجا يمكن الاستفادة منه في مصر في مجال محاربة الفقر ، حيث قام البروفيسور محمد يونس استاذ الاقتصاد في جامعات بنجلاديش عام 1983 عندما رأى تفاقم اوضاع الفقراء في بلاده فطالب البنوك هناك بوضع نظام لاقرض الفقراء ولكنه فشل فخاض التجربة بعيدا عن المؤسسات الحكومية واسس بنك جرامين او ما يطلق عليه بنك الفقراء والذي بلغت محفظته المالية اكثر من 6 مليارات دولار ويخدم الفقراء في بنجلاديش من خلال 2468 فرعا يعمل بها اكثر من 24 الف موظف ، حيث يقوم بنك الفقراء ببنجلاديش بتمويل المشروعات المتناهية الصغر بتمويلات تبدأ من 1000 الى 10000 تاكا مع منح العميل فترة سداد تصل الى 6 اشهر والسداد على اقساط ثابتة وبدون ضمانات ويهدف البنك الى وصول الى قاعدة كبيرة من العملاء ويقوم بتشجيع الحرف المتنوعة والحفاظ على الحرف المعرضه لخطر الاندثار وتنمية مشروعات المرأة في الريف

والحضر، خاصة المعيلة وارباب الحرف الصغيرة والبنك يضع شروطا لمنح القرض ان يمتلك العميل المهارات اللازمة لادارة المشروع بجانب السمعة الطيبة ان يعمل البنك صندوق طوارئ يودع به 3% من ايرادات تمويل المشروعات الصغيرة لتغطية حالة الطوارئ مثل الوفاة او العجز عن العمل.

- التجربة التي تمت في بيرو في تمكين الفقراء ودمجهم في المجتمع بزيادة هرنادو دي سوتو لدمج الملكيات العقارية والاصول الانتاجية التي يملكها الفقراء في الاقتصاد الرسمي لبيرو . وقد حققت تجربة بيرو نجاح لأنها لم تفرض على الفقراء اوضاع مؤسسية غريبة عنهم وإنما حاولت التكيف مع اوضاعهم واعرافهم وأنماط تعاملاتهم لتقننها تدريجيا وعلى النحو الذي يعود بالنفع على هؤلاء الفقراء.

ونجد في مصر بنك ناصر الاجتماعي يهدف الى المساهمة في توسيع قاعدة التكافل الاجتماعي بين المواطنين كما يهدف الى توفير فرص عمل والمساهمة في حل مشكلات المجتمع (الفقر - البطالة) ويضم بنك ناصر اكثر من 5 الاف لجنة زكاة على مستوى الجمهورية تقوم بجمع اموال الزكاة التي تتلقاها من المتبرعين وصرفها في مصارفها الشرعية في حدود سكان المنطقة المقام بها لجنة الزكاة بعد بحث حالات الاستحقاق ، ويتم صرف المساعدات الاجتماعية نقدا وعينا شهريا وتزيد في المواسم والاعياد ويخضع الوارد والمنصرف لرقابة ومراجعة مشرفي الزكاة في بنك ناصر دوريا. كما يقوم بتمويل مشروعات تمليك وسائل الإنتاج للفقراء القادرين على العمل بمبالغ صغيرة ولكن هذا يحتاج من الادارة الحالية التوسع في منح قروض مشروعات متناهية الصغر في حدود 5000 الى 10000 جنيه من خلال 100 فرع منتشرة في القرى والمدن في جميع انحاء الجمهورية وهذا يتطلب وضع خطة لمتابعة هذه المشروعات على ارض الواقع كما يلحق بكل فرع مسئول عن المشروعات الصغيرة مؤهل علميا واجتماعيا واقتصاديا ولو تم تطبيق ذلك يمكن ان نقضى على الفقر والبطالة في غضون سنوات معدودة .

المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة و المتوسطة في مصر :

- **الناحية التنظيمية :** نلاحظ أن هذه المشروعات ترتبط بجهات مختلفة كالوزارات المعنية كوزارة الصناعة والتجارة والاتحادات كالاتحاد العام للحرفيين والغرف الزراعية والصناعية والتجارية والجمعيات التعاونية للحرفيين والغرف الزراعية والصناعية والتجارية والجمعيات التعاونية والبلديات مع غياب العلاقة التنظيمية المباشرة بين تلك الجهات المتعددة لتكوين رؤية شاملة حول مصير هذه المشروعات . وبصفة عامة تشير التقديرات إلى أن نسبة 40% إلى 60% من تكلفة القيام بالأعمال في مصر، تأتي من القيود الإجرائية حيث تكثر الشكاوى من اضطرار المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى التعامل مع المسؤولين الحكوميين والمكاتب الحكومية المركزية والمحلية وعدم توافر المعلومات وعدم الرغبة في تقديم المساعدة.

- **الناحية القانونية :** نرى بأن التشريعات والقوانين المنظمة لهذه المشروعات لا زالت في وضع لا يسمح لنا بالقول بأنها وسيلة تحفيز لنشاط هذه المشروعات خاصة تلك التي وضعت منذ فترة طويلة.

- **الناحية المالية :** العلاقة بين البنوك والمشروعات الصغيرة والمتوسطة فيها الكثير من الإشكالات فيما يتعلق بالضمانات ، فترات السداد ، الإجراءات البيروقراطية. غياب خدمة تمويلية تلبي احتياجات قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الأخذ في النمو، حيث أوضح أحد تقارير البنك الدولي عن مناخ الاستثمار في مصر صعوبة الحصول والنفوذ إلى التمويل وارتفاع تكلفته أمام المشروعات الصغيرة، حيث يتم تمويل 56% من المشروعات القائمة بالتمويل الذاتي بينما تمثل مساهمة البنوك في تمويلها أقل من 40% منها 13% للبنوك العامة و 26% للبنوك الخاصة. وتشير خريطة النفاذ إلى قنوات التمويل إلى أنه كلما كبر حجم المشروع، زادت قدرته على النفاذ للتمويل وتدل الأرقام أن 78% من المشروعات الصغيرة لم تتقدم مطلقا للحصول على قروض بنكية، وأن نسبة 92% من المشروعات الصغيرة التي تقدمت للحصول على تمويل بنكي تم رفضها.

- **الناحية التسويقية :** التباين الشديد في أسعار المواد الأولية كالارتفاع المفاجيء في أسعارها بسبب عوامل السوق مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج لديها وبالتالي عدم القدرة على المنافسة السعرية، وتعدد الوسطاء التجاريين والمنافسة الشديدة من قبل الشركات الكبرى، وضعف القدرة التنافسية لهذه المشروعات لاسيما عندما تعمل بشكل أفراد كما هو واقع الحال، وضعف القدرة الرأسمالية اللازمة للترويج والمشاركة في معارض ومهرجانات التسوق الداخلية والخارجية ومحاولة الدخول إلى أسواق جديدة .

كما إن أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة ضعيف جداً من ناحية التصدير للأسواق الخارجية إذ لا تتجاوز نسبة المشروعات المصدرة الـ 6 % ، بينما تقوم المشروعات الأخرى بتلبية متطلبات السوق المصرية فقط .

مقترحات لزيادة دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المصري :

لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة يجب أن تتوافر بعض الجوانب سواء من حيث الثقافة المجتمعية أو القوانين أو الحكومية كالاتي

- العمل على تغيير القيم والاتجاهات بالتخلي عن الوظيفة الحكومية والإقبال على العمل الحر.
- توفير المعلومات والبيانات عن قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- وضع سياسة عامة واضحة ومحددة الأهداف.
- التنسيق بين مختلف الجهات المعنية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- تقديم التمويل الكافي من خلال تحفيز البنوك على الإقراض بفترات سماح مقبولة وأسعار فائدة مميزة.
- ضرورة توفير غطاء تنظيمي قانوني حاضن لهذه المنشآت للتعامل السريع مع المشاكل التي تواجهها وتوفير الحماية اللازمة من خلال اجراءات نظامية وقانونية خاصة.

- أن تقدم الحكومة الحوافز المناسبة لأصحاب المنشآت في هذه الصناعات لتشغيل الشباب وجعل الحصول على هذه الحوافز مشروطا بتوفير فرص عمل للشباب المؤهل والمعد لسوق العمل في المجالات الصناعية المختلفة.
- توفير التدريب للكوادر العاملة في هذه المشروعات وتشجيع ودعم الابتكار والتوسع في مراكز التدريب.
- إيجاد روابط بين المشروعات ذات الأحجام المختلفة بعضها البعض بما يحسن من القدرة التسويقية لهذه المشروعات ويوفر لها إمكانيات تسويق منتجاتها من المدخلات إلى المشروعات الكبيرة.

جهود الدولة للنهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة

المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل ركيزة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

لذلك تسعى الدولة ممثلة في الحكومة الى إزالة المعوقات التي تواجه المشروعات المتوسطة والصغيرة ومراجعة موقف التعديلات التشريعية المطلوبة لتهيئة المناخ المناسب للنهوض بتلك المشروعات، وذلك من خلال التنسيق بين وزارات الشباب، التضامن، التنمية المحلية، الشؤون القانونية، التعاون الدولي، الاتصالات، التجارة والصناعة، قطاع الأعمال العام، والاستثمار، وأمين عام الصندوق الاجتماعي، ورئيس اتحاد الصناعات.

وقد تضمنت حزمة التشريعات وضع تشريع يجعل هيئة التنمية الصناعية هي الجهة الوحيدة المعنية بتخصيص الأراضي الصناعية بنظام حق الانتفاع لمدة 49 عامًا، إلى جانب مشروع قانون تيسير إجراءات تراخيص المنشآت الصناعية، ومشروع قانون تيسير الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى مشروع قانون إعادة تنظيم الإفلاس وأحكام التصفية، ومشروع قانون وقد تضمنت حزمة التشريعات التي تم استعراضها خلال الاجتماع وضع تشريع يجعل هيئة التنمية الصناعية هي الجهة الوحيدة المعنية بتخصيص الأراضي الصناعية بنظام حق الانتفاع لمدة 49 عامًا، إلى جانب مشروع قانون تيسير إجراءات تراخيص المنشآت الصناعية، ومشروع قانون تيسير الائتمان

للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، بالإضافة إلى مشروع قانون إعادة تنظيم الإفلاس وأحكام التصفية ، ومشروع قانون الشركات المساهمة بشأن شركات الشخص الواحد.

كما ضمت حزمة التشريعات الموافقة من حيث المبدأ على قرار تفعيل وتوحيد التعاملات الحكومية من خلال الرقم القومي للمنشآت الصناعية، ومقترح لإنشاء صندوق مساندة المشروعات المتعثرة، إلى جانب مشروع قانون المنظمات النقابية العمالية وقانون العمل بالتنسيق مع اتحاد الصناعات المصرية واتحاد الغرف التجارية والاتحاد العام لنقابات عمال مصر .

وقام البنك المركزى المصرى، فى إطار توجه الدولة لدفع عجلة الانتاج وتحقيق التنمية المستدامة من خلال تنشيط قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة لاعطاء دفعة قوية للاقتصاد حيث أنها تعتبر الركيزة التى يتم من خلالها خلق فرص عمل بصورة واسعة للشباب وخفض نسب البطالة والارتقاء بمستوى الدخل، وزيادة الناتج المحلى وتحفيز الصادرات المصرية للخارج ، باتخاذ عدة قرارات لحسم موضوع تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتصبح مساهمًا رئيسيًا فى قطاع الانتاج والاستثمار فى الاقتصاد المصرى، حيث تم التأكيد أن يكون البرنامج شاملاً يغطى جميع انحاء الجمهورية ويصل لأطرافها ويخترق طبقات المجتمع ليصل التمويل إلى كل من يستطيع المساهمة فى تنمية الاقتصاد.

كما أن بنك التنمية الصناعية والعمال المصرى و القطاع المصرفى المصرى جاهز لتنفيذ تكليف الرئيس عبد الفتاح السيسى، بتوجيه تمويلات بنحو 200 مليار جنيه خلال الـ 4 سنوات القادمة لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وذلك تحت قيادة البنك المركزى المصرى، الذى أصدر مبادرة تضمنت كثيرًا من الجوانب التحفيزية للبنوك على دفع التمويل للمشروعات الصغيرة، لافتًا إلى أن كثيرًا من البنوك المصرية مؤهلة لتمويل هذا القطاع.

وأن بنك التنمية الصناعية أصبح مؤهلاً وبقوة لتمويل المشروعات الصغيرة حيث تم تهيئة البيئة الداخلية ووجود قطاع متخصص للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتم تدريب العاملين على أساليب تمويل هذا القطاع بأسلوب يختلف تمامًا عن أسلوب التعامل مع المشروعات الكبرى ولديه مجموعة من المنتجات التى تناسب كل المشروعات قائلًا "نسعى للتركيز على هذا القطاع لما لذلك من أثر كبير فى تحسين مستوى هذه المناطق ولما تتميز به المشروعات الصغيره

والمتوسطة من قدرة على تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة لقدرتها على الوصول إلى المناطق الأقل نموًا ودخلاً بما يساهم في تحقيق قدر أكبر من العدالة الاجتماعية .

استراتيجية من 5 محاور لتنمية الصناعة والتجارة بحلول 2020

أعلنت وزارة الصناعة والتجارة عن استراتيجية تعزيز وتنمية الصناعة والتجارة الخارجية حتى عام 2020 وتتضمن 5 محاور أساسية. من خلال استحداث آليات وخطط عمل للنهوض بقطاعات التجارة والصناعة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق الاستفادة القصوى من الفرص المستقبلية.

المحور الأول يركز على زيادة معدلات النمو الصناعية لتصل إلى 8% بحلول 2020 وزيادة نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي إلى 21% . أي تستهدف زيادة معدلات الاستثمار الخاص إلى 100 مليار جنيه بحلول 2020 مقابل 43 مليار جنيه النسبة الحالية.

المحور الثاني يركز على تحويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى أداة رئيسية لزيادة الناتج الصناعي وزيادة الصادرات من خلال إقامة هيئة تتبع الوزارة لقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثالث يستهدف زيادة معدلات التصدير إلى 30 مليار دولار بحلول 2020، من خلال فتح أسواق تصديرية جديدة وزيادة الدعم التصديري.

المحور الرابع من الاستراتيجية يتضمن تطوير التعليم والتدريب الفنى والمهنى والذى يستهدف توفير العمالة الماهرة والخبرات الفنية والمهنية لتحسين جودة الإنتاج .

المحور الخامس يتضمن مشروع الحوكمة والتطوير المؤسسى والذى يستهدف تعزيز كفاءة أداء المؤسسات التابعة للوزارة وتنفيذ خطة متكاملة للتواصل الداخلى والخارجى مع الشركاء الرئيسيين لتحقيق أهداف الاستراتيجية.

المصادر

- د . صابر أحمد، المشروعات الصغيرة وأثرها على التنمية والقضاء على البطالة ، كلية الآداب جامعة المنيا ، منشور على العديد من الروابط
- حسين عبد المطلب الأسرج ، دراسة عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية ، على رابط : مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية – لندن
http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath-26-01-11-1.htm
- الحكومة تستعرض حزمة تشريعات لتنشيط المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، منشور على رابط : أخبار مصر
- جمال المتولى ، دور المشروعات الصغيرة في الحد من الفقر منشور على رابط : مصرس ونشر في شباب مصر 2011
- البنك المركزي يعلن تفاصيل برنامج شامل لتمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة منشور على رابط : اليوم السابع
- استراتيجية من 5 محاور لتنمية الصناعة والتجارة بحلول 2020 منشور على رابط : جريدة البورصة